النظريات الاستراتيجية في إطار علم السياسة

د. عبدالمجيد الفيتوري احمد عنيزة

كلية القانون والعلوم السياسية، جامعـة الزنتـان

Abdalmajeed.aneeza@yahoo.com
https://orcid.org/0009-0008-3084-3435

المستخلص:

تحظي النظريات الاستراتيجية كموضوع باهتمام متزايد واسع النطاق على كافة المستويات من باحثين ومفكرين وسياسيين وقادة الرأي، والتي تستخدم اليوم على مستوى عال في حقل السياسة الدولية ومضمار العلاقات الدولية، وكيفية تحديد ورسم السياسة الخارجية لمختلف الدول.

لقد مرت النظريات والدراسات الإستراتيجية في تاريخها بمرحلتين أساسيتين: احدهما مرحلة ما قبل العصر النووي، وهي الأطول زمناً، و الثانية المرحلة النووية وهي الأكثر ثراءاً فكرياً وتنوعاً منهجياً وتبايناً في الموضوعات والأقصر زمناً. والنظريات الاستراتيجية هي أفكار عامة واسعة تعفي نفسها من التفصيلات الجزئية، ولا تفسر أحداث محددة بعينها بل تفسر ظاهرات كبيرة عالمية الطابع تنطوي على حقائق ومؤشرات يمكن بعضها أن يفسر ما كان من الواقع والتكهن بما سيكون عليه المستقبل. وتعمل النظريات الاستراتيجية على تفسير الأحداث السياسية بناء على معايير تجسد الصراع والخطط التي يلجأ أليها القادة وصناع القرار لتحقيق أهداف وغايات تفرضها حقائق الواقع الدولي. ومن النظريات الاستراتيجية هناك النظريات العسكرية، وهي نظريات تستخدم العلم والفكر العسكري في تفسير العلاقات الدولية، وهناك مفهوم آخر طغي على النظريات الاستراتيجية في العلاقات الدولية خلال العقدين الماضيين من القرن الماضي وهو نظريات الردع، وقد جاء عدد من النظريات المعاصرة في تفسير كيف أن القوة تستطيع أن تدير وتسيطر علي العالم، وحسب ما تقوم به هذه النظريات من عرض أفكارها، فأنها تتقدم بالوصايا إلي الدول في كيف تتعامل مع متغيرات السياسة الدولية، ومن هذه النظريات أطروحة صدام الحضارات

للكاتب الأمريكي (صمويل هنتيجتون)، وأطروحة نهاية التاريخ للكاتب الأمريكي من أصول يابانية (فرنسيس فوكاياما)، وفي ضوء هذه النظريات يمكن التعرف على الواقع الدولي وتقييمه، وتبرير الصراعات الحقيقية في مواجهة الحداثة المدمرة والبؤس الاقتصادي والتفكك السياسي.

الكلمات المفتاحية: النظريات، السياسة، الاستراتيجية، الردع، المصلحة القومية، العلاقات والسياسة الدولية، الفكر العسكري، الحضارات، الصراع.

Abstract

Strategic perspectives, as a subject, are receiving increasing attention and widespread interest at all levels from researchers, thinkers, and opinion-making politicians. They are used extensively today in international policy analysis and by international relations practitioners, influencing how states define and formulate their foreign policy. Theories and studies have developed throughout history in two main phases: the first, a pre-modern era, which is longer in duration, and the second, a more intellectually rich, methodologically diverse, and thematically varied, though shorter in duration. Strategic theories are comprehensive ideas that define themselves through specific tools. They do not explain particular events but rather explain broader, overarching phenomena based on facts and indicators. The distinction between past and future realities and predictions is not easily severed. Strategies related to interpreting political events are considered, based on criteria for illustrating conflicts and the plans that companies and industries employ to achieve their goals and their real impact at the international level. Among the strategic theories are contemporary theories, theories of military science and thought in interpreting international relations. There is another military concept that has dominated strategic theories in international relations during the last two decades,

which uses theories of deterrence. A number of contemporary theories have come to explain how power can succeed and control the world. What you can do with these theories in presenting their ideas is that they offer advice to countries on how to invest with the diversity of international sciences. Among these theories are "The Winning Civilizations" by the American writer Samuel Huntington, and the "End of History" thesis by the American writer Francis Fukuyama. In light of these theories, it is possible to recognize the international reality immediately, and to interpret the real conflict in the face of modernity, economic hegemony, and political disintegration.

مقدمـــة:

إن المتتبع لأدبيات النظريات الاستراتيجية يلاحظ بجلاء تعدد هذه النظريات مع تعدد الأحداث التي شهدها ويشهدها العالم في الوقت المعاصر والحديث، فمن الملاحظ أن هناك نظريات ارتبطت بسياسات الدول ومواقفها تجاه ما يجري في الساحة الدولية على المستوي الاقتصادي والسياسي والعسكري (عبد البديع، 1988: ص 67)، وارتباط هذه النظريات في الفكر الاستراتيجي بتحقيق المصلحة القومية(*) بالدرجة الأولي من خلال ما تنتهجه الدول من سياسات تضمن لها مصالحها في البيئة الإقليمية والدولية

ولقد مرت النظريات والدراسات الإستراتيجية في تاريخها بمرحلتين أساسيتين: احدهما مرحلة ما قبل العصر النووي، وهي الأطول زمناً، و الثانية المرحلة

(*)لقد ظهر في محيط السياسة الدولية، نموذج عُرف بالنظرية الواقعية في العلاقات الدولية، والذي أرتبط بفكرة المصلحة القومية للدول، وقد مثله جيل كبير من الكُتاب والباحثين والسياسيين القدماء منهم والمعاصرين، أمثال رينولد نيبور ونيكولاس سبايكمان وفريدريكشو مان وكينيث طومسون وجورج كينان وهانز مورجانثو وريمون آرون ولويس ستراوس وهنري كيسنجر، وارتكزت هذه النظرية علي دعامتي القوة والمصلحة، وأن مفهوم هذه النظرية تتحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه مورجانثو بفكرة التأثير أو السيطرة، ومن هنا فان هذه النظرية أو المدرسة تنظر إلي المجتمع الدولي والعلاقات الدولية علي أنها بيئة صراع من اجل القوة وزيادة معدلها لدي الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو إستراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى ..

النووية وهي الأكثر ثراءاً فكرياً وتنوعاً منهجياً وتبايناً في الموضوعات وهي الأقصر زمناً، والتي بدأت مع أول تفجير نووي في عام 1945م وحتى عام 1955م، والتي شملت أطروحة الضربة الانتقامية النووية الشاملة ثم تلتها الفترة الذهبية للنظرية النووية(نعمة، 1999: ص200) والتي مثلت الاتجاهات الكبرى في التنظير الإستراتيجي في المدرسة الغربية وأفكارها وعلي رأسها الأمريكية وكذلك في الكتابات السوفيتية التي بدأت مع كتابات المارشال (تشا كلوفسكي) في كتابه "العقيدة العسكرية السوفيتية" وقد امتدت هذه الفترة من العام 1956م وحتى العام 1985م، أما الفترة الراهنة فهي مازالت في عملية التكوين النظري بعد تلك التطورات الجذرية التي حدثت في السياسة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتصدع الكتلة الشرقية وتفكك حلف وارسو وغياب القطبية الثنائية، وبالتالي أعطت هذه التطورات للنظريات والدراسات الإستراتيجية وجهة جديدة لم تتضح هويتها بعد(عبدالحي، 1995: ص59). وتعتبر النظريات الإستراتيجية الكبرى أفكار عامة واسعة تعفي نفسها من التفصيلات الجزئية، ولا تفسر أحداث محددة بعينها بل تفسر ظاهرات كبيرة عالمية الطابع تنطوي على حقائق ومؤشرات يمكن بعضها أن يفسر ما كان من الواقع والتكهن بما سيكون، وهذه النظريات يمكن توزيعها إلي أصناف منها: النظريات العسكرية ونظريات الردع ونظريات صنع القرار ونظريات العلاقات الدولية وغيرها(نعمة، 1999: ص206).

ومن الأهمية بمكان أن هذه النظريات في العقود الأخيرة، قد شهدت على وجه الخصوص جهود علمية واسعة لتحديد دورها في مجال العلاقات الدولية من خلال استنادها إلى عدد من الفرضيات المنطقية المترابطة، وبما يمكن أن يتوفر لها من القدرة على التنبؤ بالاتجاهات التي تثيرها احتمالات المستقبل من تفسير الظواهر المركبة والمعقدة للسلوك الدولي تفسير واقعي شامل بدلاً من تشتت الاتجاهات في التحليل وتضاربها في سياق التحليل(مقلد، 1987: ص19)، أن النظريات الاستراتيجية في علم السياسة تمتد بركائزها إلى أوضاع السياسة الداخلية للدول التي تمدها بقوة الدفع وتعيين مجال ديناميكيتها وحركتها، كما هي التي تقرر أهدافها وترسم حدود قدراتها وإمكانياتها. كما أن هناك الكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية التي يتعين ربطها ببعضها لقياس تأثيراتها المتبادلة

في رسم هذه النظريات حول المتغيرات الاستراتيجية التي تتحكم في دوافع عملها في إطار العلاقات الدولية والتي تحقق التوازن بين المصالح المشتركة وبين الضرورات القومية بمقياس الاحتياجات والمصالح التي تحددها هذه النظريات في إطار علم السياسة(مقلد، ص33). ومن هنا يكون التساؤل ماهي الحدود التي يمكن ان تذهب إليها محاولات التأصيل النظري لحقائق العلاقات الدولية في ظل مضمون ومحتوي النظريات الاستراتيجية والحقائق الموضوعية الثابتة لها. كما أن مواقف الأزمات الدولية بضغوطها وتقلباتها المتلاحقة وشحناتها غير الطبيعية للتدليل على منطقية هذه النظريات و دورها في تشخيص المواقف المختلفة، مثل ازمة الخليج الأولي والثانية واعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، واحتلال العراق وأفغانستان عام 2003، والثورات العربية 2011، ومن قبلها انهيار الاتحاد السوفيتي وتصدع حلف وارسو 1989، ومن هنا يتسنى لنا أن ندرس دور هذه النظريات الاستراتيجية في مختلف هذه الأزمات، وتحديد التشابكات المعقدة بين متغيراتها، والوصول إلى حقيقة التصورات والدوافع التي سيطرت على اطراف الأزمات وتبلورت مواقفهم وقراراتهم وردود أفعالهم، وأن ننتهي إلى إقامة تصورات عامة عن مجريات مختلف الأزمات من خلال مناورات ومساومات وأخيراً عمليات صناعة القرار أوقات السلم والحرب، ووقت الأزمات (صناعة القرار الأزموي) .. ولكن يبقي السؤال المهم الذي يشغل بال الباحثين والسياسيين وصناع القرار، المتمثل في كيف يمكن الوصول إلى الأعماق المجهولة والمؤثرة في المواقف الدولية التي تشكل نقاط بارزة في تطور مجري العلاقات الدولية والسياسة الدولية من خلال التنبؤ واختيار من بين هذه النظريات التي تتناسب وطبيعة المواقف الدولية؟

منهجية الدراسة:

أن المتتبع لمفهوم الاستراتيجية، يلاحظ وجود عدة مفاهيم التى تستخدم اليوم في مختلف ميادين الحياة وفي أنشطة وفعاليات عديدة، حتى أصبح من الصعوبة بمكان تحديد ما المقصود بمصطلح الاستراتيجية على وجه الخصوص، ولا شك أن السيولة في استخدام مصطلح الاستراتيجية هو دلالة على أهميتها كموضوع تفرض علينا موجبات الضرورة العلمية والموضوعية ودراستها وتحديد ماهيتها، وخاصة لطلبة علم السياسة، حيث تلامس هذه المادة العديد من

الموضوعات التي ينشغلون بدراستها. أن وجود النظريات الاستراتيجية في المفهوم التقليدي هو تفسير الأحداث السياسية بناء على معايير تجسد الصراع والخطط التي يلجأ أليها القادة وصناع القرار لتحقيق أهداف وغايات تفرضها حقائق الواقع الدولي.

أن الهدف الأساسي من هذه الدراسة يتجسد في استعراض أدبيات النظريات الاستراتيجية في إطار علم السياسة، حيث يلاحظ في هذا السياق أنه يجب التمييز بين المفهومين الكلاسيكي والإمبريقي (العلمي) للنظريات الاستراتيجية، وإذا كان المفهوم الكلاسيكي للنظريات الاستراتيجية يعكس تفسيرات عامة أي عدم القابلية للاختبار، فأن البعد العلمي للنظريات الاستراتيجية يفسر ويتنبأ بقيم وتوجهات ونوايا وسلوك صناع القرار والنخب السياسية لمختلف الدول والحكومات التي تعكسها البيئة المحيطة.

ولا تكتمل هذه الدراسة وتأخذ جدوتها ومسارها العلمي والمنهجي، إلا بعد الإشارة إلى إطارها النظري الذي يتسم بتعدد مداخلها (النفسي، والبيئي المقارن، والنُظمي، والوظيفي) والمناهج المستخدمة (الوصفي، التحليلي، المقارن).

أما فيما يتعلق بأهمية الدراسة، فأنها تكمن الإشارة في هذا الجانب إلي:

1. تحديد المفاهيم العلمية وغير العلمية للنظريات الاستراتيجية ودورها في حقل السياسة الدولية، لكي يتمكن القارئ من التمييز بين هذه المفاهيم في إطار علم السياسة.

2. وجود فجوة علمية ومعرفية بين هذه النظريات والنظريات الأخرى، مثل الواقعية والسلوكية وما بعد السلوكية في إطار علم السياسي يتطلب تقليلها.

3. التعرف على هذه النظريات واستعراض دورها في حقل السياسة الدولية والعلاقات الدولية، من خلال الاتجاهات والتصورات والمتغيرات الشخصية لمختلف الزعامات والقيادات داخل الدول.

وتنطلق هذه الدراسة من **تساؤل رئيسي** يتركز في التالي:

ماهي الأبعاد السياسية للنظريات الاستراتيجية التي يمكن أن تتحقق في إطار علم السياسة؟

كما أن فرضية الدراسة تنطلق من **افتراض** وهو:

هناك جوانب نظرية وتطبيقية تتشكل منها النظريات الاستراتيجية بأبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية في إطار وحدة فكرية، يتخذها صانعي القرار كمرشد في سلوكهم واتجاهاتهم.

أن تفسير ووصف النظريات الاستراتيجية في إطار علم السياسة، يتطلب عموماً تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

أولاً. مفهوم النظريات الاستراتيجية.

ثانياً. أهم النظريات الاستراتيجية.

1. النظريات العسكرية.
2. نظرية الردع.
3. النظريات المعاصرة.

ثالثاً. تقييم النظريات الاستراتيجية.

خاتمة الدراســـــة.

المراجع والمصادر.

أولاً. **مفهوم النظريات الاستراتيجية.**

أن النظرية في علم السياسة موضع جدل وخلاف في أكثر من جانب، فثمة خلاف عميق تفصله مسافة واضحة بين القائلين بوجود نظرية في علم السياسة والعلاقات الدولية بشكل خاص والرافضين لوجودها، ولكل في ذلك حجة ومغزي(نعمة، 1999: ص18). والنظرية هي بمثابة تفسير عام لظاهرة معينة صيغت ملامحها وتحددت في جميع عناصرها وتفاصيلها تحديداً قريباً جداً أن لم يكن مطابقاً تماماً لما هي عليه في واقع الأمر. والنظرية من خلال هذا السياق هي تعبير عن مجموعة من المفاهيم والفرضيات والقوانين المرتبطة عضوياً ومنطقياً ببعضها، والتي تستطيع من خلال هذا الترابط العضوي والمنطقي أن تقدم تفسيراً مقنعاً ومحدداً للظاهرة التي تتناولها بالتحليل(مقلد، 1987: ص47). والنظرية تعبر على أنها نظام منطقي استنتاجي ومنهجي يحتوي على افتراضات ويشتق منه تفسيرات وتكهنات وتنبؤات يمكن التثبت من صحتها، كما أنها

مجموعة من الافتراضات ذات الصلة فيما بينها وترمي إلي تفسير أو التنبؤ بظاهرات وذلك من أجل أن يصبح العالم أكثر وضوحاً وادراكاً(sanders,1995.p.3). وتساعد النظرية من خلال توصلها إلي تحديد مقاييس للأهمية النسبية لكل واحد من العوامل والمتغيرات التي تدخل في سياق التفاعلات التي تطرأ على الظواهر التي تتناولها بالبحث والدراسة والتحليل، والتركيز على العوامل الأساسية والاستراتيجية والانتقال بها من الأقل أهمية إلى الأكثر أهمية للوصول إلى نتائج أكثر دقة.

ومن الأهمية بمكان أن النظرية بهذا المفهوم تعمل علي إنجاز مهام عدة تتمثل في التالي(مقلد، 1987: ص48):

1. تنظيم الحقائق والبيانات في إطار من الترتيب المنطقي الذي يمكّن من استخلاص مدلول محدد للحقائق، والتعرف على جوانب الانتظام أو عدمه في التفاعلات المختلفة للظاهرة السياسية.

2. المساعدة في تفهم الكيفية التي تحدث بها الظواهر المختلفة التي تشكل محور اهتمام النظرية، وتساعد في الإجابة على التساؤلات المختلفة التي يثيرها الباحثين في نطاقها.

ومن خلال ذلك نجد أن النظريات الاستراتيجية في العلاقات الدولية، تحاول الإجابة على بعض الأسئلة الرئيسية مثل: لماذا تحدث الحروب؟ لماذا تضمحل التحالفات الدولية؟ لماذا ينتصر طرف معين في أزمة دولية على الأطراف الأخرى؟ لماذا يفشل تطبيق مبدأ توازن القوى؟

3. أن نجاح النظرية في تقديم الحقائق بصورة منظمة، قد يكون ذي فائدة محققة للعلوم الأخرى ذات العلاقة بموضوع هذه النظرية، مثل الاقتصاد الدولي والتاريخ الدبلوماسي والجغرافيا السياسية والاستراتيجية العسكرية، فهذه العلوم تستفيد من وجود نظرية عامة في العلاقات الدولية.

مستويات النظرية:

توجد مستويات مختلفة في التحليل النظري، يمكن حصرها في التالي:
1. مستوى النظريات الكبيرة أو الشاملة، وهي التي تعني بتحليل كافة العلاقات

بين مختلف الثوابت والمتغيرات التي تتكون منها الظاهرة، وهي التي تركز على الظواهر واسعة المدى.

2. مستوى النظريات المتوسطة المدى، وهي التي تهدف إلى تفسير ظواهر أضيق من المستوى الكبير والشامل وتتم في إطار عدد محدود من المتغيرات، ومن امثلة ذلك في العلاقات الدولية وعلم السياسة: نظريات الصراع الدولي، التكامل الإقليمي، التحالفات الدولية، الأمن الجماعي، توازن القوى التقليدي أو النووي.

3. مستوى النظريات الصغيرة، وهي أقل مستويات التحليل وأضيقها نطاق وتركز على بعد معين في ظاهرة كبيرة، ومن امثلتها في العلاقات الدولية: نظرية الشخصية القومية، النظريات السيكولوجية، النظريات الاقتصادية، النظريات الأمنية، نظريات القوة في ظاهرة الصراع الدولي، نظريات الردع، نظريات الأزمات الدولية .. وهذه النظرية تكون مؤهلة بدرجة كبيرة من سابقتيها من النظريات في الوصول إلي نتائج أكثر دقة وأكثر تطابقاً مع حقائق الواقع الدولي.

أما الاستراتيجية (strategy) فهي تعبير قد أشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (strategos) وتعني فن القيادة، ثم تعددت استخداماتها المعاصرة وشملت العديد من الميادين، فقد يوصف موقع دولة بأنه استراتيجي، كأن يقال الموقع الاستراتيجي لقناة السويس أو الخليج العربي، وقد يوصف قرار سياسي أو اقتصادي بأنه استراتيجي كما يطلق وصف استراتيجي على بعض الأسلحة المتطورة، كما توصف بعض الموارد والسلع الاقتصادية بانها استراتيجية كالنفط مثلاً(فهمي، 2015: ص18). وقد يوصف نوع من التفكير أو الدراسات المتخصصة بأنه تفكير استراتيجي أو دراسات استراتيجية (عطا، 1995: ص122).

إذن هناك تعددية في استخدامات تعبير الاستراتيجية، وهذا التنوع والتعددية يفرض علينا أن نحدد ما الذي تعنيه الاستراتيجية حصراً من الناحية العلمية والموضوعية. ولابد لنا في هذا السياق من التأكيد على أن تعبير الاستراتيجية ذو أصل عسكري فهي من الناحية التاريخية ارتبطت بلفظ الحرب وقيادتها وتوجيها(فهمي، 2015: ص20)، وعندما ظهر علم الحرب أصبحت

استراتيجية الحرب فرعاً من فروعه، وبدأت الجهود العلمية على نحو جاد في تدوين فن الحرب مع أحد فلاسفة عصر النهضة (نيقولا ميكافيلي) الذي قام بتأليف كتاب عنوانه فن الحرب (Granett, P. 3). وترجع بداية الدراسة العلمية لموضوع الاستراتيجية إلي منتصف القرن الثامن عشر على يد من المفكرين والفلاسفة مثل (ميزورا) الفرنسي، و(هنري لويد) الإنجليزي الذي قام في منتصف نفس القرن في مؤلفه عن تاريخ حرب السنوات السبع بتدوين عدد من النظريات العسكرية العامة وأسس الاستراتيجية الحربية، ثم جاءت من بعدهما جهود (هنري لويد) التي كانت بمثابة تأسيس الفن والعلم العسكري، حيث ربط الاستراتيجية بدلالة الفعل العسكري في الميدان، وعندما جاءت الإسهامات الفكرية بعد ذلك لتعريف الاستراتيجية، فأنها لم تبتعد عن هذه الدلالة. فقد عرّف الماني (كلاوز فيتز) الاستراتيجية بأنها، نظرية استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب(فهمي، 2015: ص19). فالاستراتيجية أذن من وجهة نظر كلاوز فيتز، هي استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلي غايات الحرب أو الأهداف التي شنت من أجلها الحرب. وقد عرّف (ليدل هارت) الاستراتيجية، بأنها فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة، أو طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية التي يرسمها ويخطط لها صانعي القرار في النظام السياسي (شفيق، 1972: ص23). فيما أعطي (بوفر) تعريف للاستراتيجية بأنها، فن استخدام القوة للوصول إلي هدف السياسة، وهذا التعريف ينطوي على قدر كبير من الإدراك لحقيقة ومعني الاستراتيجية، فهو لا يربط الهدف السياسي الذي تسعي القوة لتحقيقه بالقوة العسكرية، بمعني أنه لم يقصد أن القوة العسكرية هي وحدها القادرة على تحقيق هدف السياسة، وإنما يقصد بالقوة جميع العناصر التي تتشكل منها سياسية، اقتصادية، تكنولوجية، ثقافية، وأراد (بوفر) من القوة هنا التدليل على قدرة الدولة على إنجاز الفعل المؤثر خارجياً عن طريق تظافر كل العوامل التي تسهم في بناءها مادية كانت أومعنوية (فهمي، 2015: ص20).

وتأسيساً على التطورات التي مرت بها المجتمعات منذ منتصف القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصناعية كان لها الأثر على الدور الذي تلعبه الدولة في حياة

المجتمع وتطوره، إذ لم يعد الطابع الغالب عليها كونها مؤسسة عسكرية بقدر ما هي مؤسسة ذات مضمون اجتماعي وسياسي، عليها أن تؤّمن المتطلبات والحاجات الاجتماعية والتصدي للمشكلات التي يتعرض لها المجتمع. فضلاً عن ذلك فأن متطلبات بناء الدولة لا تقوم على متانة قاعدتها العسكرية فقط، وإنما أيضاً على قوة بنيان قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية، وقدرتها على إقامة علاقات دولية متوازنة مع غيرها من وحدات المجتمع الدولي، وهي مسؤوليات تخرج عن الاختصاص العسكري لتمتد إلي جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعمل الدبلوماسي، وصياغة أنماط من التعاملات والتفاعلات السياسية الدولية(نعمة، 1987: ص70).

يقودنا هذا الفهم إلى الغرض من وجود الدولة وطبيعة المهام الملقاة على عاتقها إلي أن تمتد عملية التخطيط إلي مجالات متعددة، بمعني آخر أن الدولة أخذت ترسم وتخطط استراتيجيتها لا على أساس افتراضات عسكرية حيث تقتضي ضرورة الحرب، إنما في ضوء احتياجات ومتطلبات الواقع العملي ومعطياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبشكل تؤلف فيه الاستراتيجية بجميع جوانبها وبطبيعة شمولية، أي تصبح الاستراتيجية قومية المعني والمضمون. وبالتالي ترتبط الاستراتيجية بالسياسة العليا للدولة، فهي إذن ذات صفة سياسية عليا للدولة، وهذه السياسة هي في واقعها ومضمونها أهداف كبري أوسع من أن تتحدد بالغرض العسكري، إنها أهداف ترتبط بظروف الحرب والسلام على حد سواء(فهمي، 2015: ص24). والاستراتيجية كلمة ترتبط بالمواقف والحالات بغض النظر أن كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية، وهي ترتبط بالعقيدة السياسية والفلسفة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وعلى هذا فأن لكل دولة استراتيجية تعبر عن سياستها بكل مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا تكون الاستراتيجية تابعة للسياسة ونابعة منها، وبالتالي تكون الاستراتيجية عملية اختيار الوسائل وتحديد البدائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

وفي هذا الشأن، يحدد (ريمون آرون) العلاقة بين السياسي والاستراتيجي بقوله ان الفكر الاستراتيجي يتحدد بالمشكلات السياسية، وان الاستراتيجية تهتم بالوسائل وليس فقط بالأهداف، فتحديد الأهداف هي وظيفة السياسي والتي تدخل في صلب اختصاصه، أما الاستراتيجي فتتحدد مسؤوليته في تحريك وتعبئة

الموارد المختلفة المتاحة لتحقيق هذه الأهداف دون أن تذهب إلي تحديد ماهية المصلحة القومية في موقف ما، وهكذا فان خضوع الاستراتيجي للسياسة هو أحد المبادئ الأساسية المسلم بها في الفكر الاستراتيجي(بطرس، 1977: ص13). أن ما نريد التأكيد عليه هو أن هدف الاستراتيجية يتحدد بالغايات التي ترسمها السياسة متبعة في ذلك خير الوسائل التي تكون ضمن امكانياتها.

وفي ضوء هذا التصور الشمولي لما تعنيه الاستراتيجية، يمكن تعريفها على أنها: هي علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يُعين صانعي القرار على تحقيق أهداف النظام السياسي أوقات السلم والحرب(الأيوبي، ترجمة، 1987: ص398). وفي ضوء ما تقدم وما اتضح لنا من هذ ه المفاهيم حول مصطلح النظرية ومصطلح الاستراتيجية، يمكن إعطاء تعريف يفسر لنا ماهي النظريات الاستراتيجية؟

- النظريات الإستراتيجية، هي أفكار عامة واسعة تعفي نفسها من التفصيلات الجزئية، ولا تفسر أحداث محددة بعينها بل تفسر ظاهرات كبيرة عالمية الطابع تنطوي على حقائق ومؤشرات يمكن بعضها أن يفسر ما كان من الواقع والتكهن بما سيكون عليه المستقبل(شفيق، 1972: ص19).

- النظريات الاستراتيجية، هي اختصاص وفكر سياسي يخضع بصورة كلية للقيادة السياسية للدولة أو صناع القرار فيها وفق العقيدة السياسية والفلسفة الاقتصادية في مواجهة الواقع الدولي في بيئة النظام الخارجية(فهمي، 2015: ص 26).

ثانياً. أهم النظريات الاستراتيجية.

تمثل النظريات الاستراتيجية عدد من الاتجاهات الفكرية والسياسية والاقتصادية التي تنامت مع تطور السياسة الدولية ونمو المصلحة القومية للدول في بيئة الصراع الدولية، بالرغم من أن هذه النظريات لا تكون معصومة من الخطأ أو الوهن والضعف في مراحل تاريخية معينة، وهذه النظريات من سنتها أنها لا تكون صالحة لكل زمان وكل مكان ولكن يمكن إرجاع النظريات الاستراتيجية على انها لها أركان تقف عليها ومبادئ تقوم عليها.

وهكذا شكلت النظريات الاستراتيجية، وما أحاط بها موضوع

جيوستراتيجي يتميز بالنظرة الكلية للعالم، متجاوزة فرضياتها الضيقة في التخطيط الاستراتيجي في السياسة والاقتصاد والقوة العسكرية ... وسوف نستعرض في هذا الجانب البعض من النظريات الاستراتيجية في إطار علم السياسة، والتي تحكم بعض الفروض المهمة في مجال السياسة الدولية.

1. النظريات العسكرية (الصنف العسكري).

وهي نظريات تستخدم العلم والفكر العسكري في تفسير العلاقات الدولية، ويتقدمهم الألماني (كلاوزفتز) صاحب كتاب فن الحرب، وهذه الأطروحة العسكرية تجعل من الحرب وسيلة لتفسير السياسة الدولية والعلاقات الدولية، فالحرب عنده جزء من السياسة وليس العكس، وأعتبر أن السياسة أعلي من الحرب والسياسة تشرف على الحرب لا العكس، ويقدم الإستراتيجيين العسكريين تصوراتهم في تفسير وإدارة العلاقات الدولية.

وقد حاول (كلاوزفيتز) أن يضع حدوداً فكرية بين السياسة والاستراتيجية العسكرية، مؤكدً على ان السياسة هي رحم الحرب (فهمي،2015،ص38)، وغير أن الوضوح في هذه المسألة كان قد انجز في كتابات (ليدل هارت)، ففي الوقت الذي كانت فيه الاستراتيجية فن استخدام المعارك لبلوغ هدف الحرب عند كلاوزفيتز كان لليدل هارت رأي آخر في جدوي المعركة واختيار مفهوماً بديلاً تكون فيه القوات العسكرية واستخداماتها ليس الذهاب بها إلي الحرب، ولكن هي الوسيلة لبلوغ غايات وأهداف السياسة (نعمة، 1988: ص202).

وقبل العام 1945م، كنا نعيش في المرحلة التقليدية علي أفكار المرحلة الكلاسيكية وروادها (سن تزو، ميكافيلي، نابليون، كلاوزفتز، ماهان، دوهيت، ليدل هارت، ماوتسي تونغ) وكانت الاهتمامات في المعركة تتحدد أبعادها بالمعطيات المادية مثل العنصر البشري والمال و نوعية الأسلحة، وعندما أحدثت الثورة الصناعية انقلاباً في المواصلات خاصة السكك الحديدية، أصبحت المعركة أوسع من ميدان التقاء الجيوش المتحاربة (كاظم، محاضرات، 2004)، كما أن تراكم الثروة وتحسين نظام إدارة الاقتصاد الوطني أفضي علي أن تكون الحرب قائمة علي قاعدة اقتصادية وموارد قومية وهو الأمر الذي جعل الحرب العالمية الأولي حرباً بين اقتصاديات قوى كبرى استعمارية وليس بين ملوك و

أمراء(إبراهيم، ترجمة، 1985: ص134). ويمثل كتاب (كلاوزفتز) فن الحرب نقلة نوعية في معالجة الحرب نظرياً، فقد وضع مقدمة فكرية عن الحرب بصورتها المطلقة كنموذج يمكن إدراكه وتحليله، وهو بذلك يحذو حذو الاتجاه الفلسفي الألماني المثالي الذي أقترن مع (هيغل)، ولذا كانت نظرة (كلاوزفتز) إلي الحرب كانت مثالية فلسفية ثم بعد ذلك عالج قوانين الحرب كما هي عليه (شفيق، 1972، ص 19 وما بعدها)، وكان (كلاوزفتز) أول استراتيجي يقرن ما بين السياسة والحرب، ومازال تعريفه الكلاسيكي عبارة مستساغة أكاديميا من أن: الحرب امتداد للسياسة والحرب وجه آخر للسياسة، والسياسة حرب من غير دم أو سلاح، لقد هيمنت أطروحات (كلاوزفتز) في الحرب خاصة مذهبه في الاقتراب المباشر أو المعركة الشاملة علي التفكير الاستراتيجي الأوروبي، بل أن معارك الحرب العالمية الأولي كانت تطبيقات لتعاليم (كلاوزفتز) إلي أن تقدم (ليدل هارت) في فترة ما بين الحربين بنقده لاستراتيجية الاقتراب المباشر محاججاً بأن أعظم المعارك في التاريخ هي تلك التي تحقق النصر بأسلوب الاقتراب الغير مباشر، وقد حاول (كلاوزفتز) أن يضع حدود فكرية بين السياسة والإستراتيجية مؤكداً أن السياسة هي رحم الحرب (هاشم، 1999: ص202). أما ما نعيشه اليوم في المرحلة النووية، فهذه المرحلة قد أدخلت عناصر جديدة على الحرب التي حولتنا من الحرب إلي الردع الذي يعتبر ليس الهجوم ولكنه الاستعداد للهجوم دون الهجوم، فهذا الاستعداد بقوة فتاكة و مدمرة كافية لمنع الطرف الآخر من القيام بسياسات لا يرتضيها الطرف الأول، سر الردع هو نفسي سيكولوجي يعتمد علي الحالة نفسية أي أن يصدق الطرف الثاني ما يقوله الأول، ولكي يصدق الطرف الثاني لابد أن يمتلك الطرف الأول شروط فيها قابلية التدمير والاستعداد للقيام به (Kenny,1985,p.132). وبسبب القابلية النووية تبلغ القوتان حالة من التأكد على أن كل طرف قادر علي تدمير الآخر فصار الردع متبادل أو أن الردع حقيقة ماثلة للطرفين لا يستطيع أي الطرفين تجاوزها، وهذه حالة عمل الاستراتيجيون العسكريين على إدانتها. وبالتالي دخلت السياسة الدولية في معترك إستراتيجية الحرب الباردة النووية ما بين المعسكر الشرقي السابق والمعسكر الغربي، إذاً أن هذا التفسير يأتي من خلال الإستراتيجية النووية ويقع ضمن الإستراتيجية العسكرية (كاظم، محاضرات،2004).

2. نظـــرية الـــــردع.

ليس ثمة من مفهوم طغي على النظريات الاستراتيجية في العلاقات الدولية خلال العقدين الماضيين مثلما طغت عليها نظرية الردع، فكلمة الردع قلما ترد في كتب العلاقات الدولية الصادرة قبل الحرب العالمية الثانية، بل أنها إذا وردت فإنها لا تحمل المعني الذي أصبحت تحمله في عصر الذرة والنووي(عبدالحي، ترجمة، 1985: ص245). ويعني الردع تقديم أدلة إلى الطرف المقابل لا يمكن إخطاءها عن توفر المقدرة على الرد (رد الفعل الثأري) التي تكفل معاقبة الطرف المردوع بشدة عن أي محاولة من جانبه لإثارة الحرب لتحقيق هدف أو مكسب معين من وراءه على حساب الطرف الرادع، أو كما يقول (توماس شيللنج)، فأن الردع هو براعة عدم استخدام القوة العسكرية (مقلد، 1987: ص202).

وقد أشار (بيرنارد بردوي) إلى التهديد الضمني أو الصريح بالحرب من قبل دولة معينة تجاه دولة أخري لتمنعها من الإقدام على تصرف معين (عبدالحي، ترجمة، 1985: ص245)، ولكن الكلمة (الردع) اتخذت لها إيحاءات ومعان خاصة منذ بروز العنصر النووي، حيث أن الأدبيات السياسية أصبحت تستخدمه بمعني امتلاك الإمكانيات النووية(*) لمواجهة أي اعتداء نووي مع التهديد بالرد بشكل يفوق في مستواه مستوي الهجوم وفي نطاق غير محتمل من المعتدي، بل أن البعض يستخدمه للدلالة على التهديد باستخدام الأسلحة النووية في قتال يدور بالأسلحة التقليدية.

مكونـــات الـــــردع:

هناك استراتيجية فعالة للردع تتكون من عناصر أساسية (مقلد، 1987: ص328)هي:

1. القدرة على الرد، وهي من المستلزمات الضرورية لإظهار القدرة على رد الفعل، وذلك بالإعلان النشط والدعاية لهذه القدرة، دون ان يترتب على ذلك

(*) ومن الأمثلة على ذلك في الوقت الحاضر، الصراع الأمريكي الإيراني والمفاوضات حول الملف النووي، وكذلك التهديد الروسي لدول العالم الداعمة للطرف الأوكراني في الحرب الروسية الأوكرانية. وأيضاً النشاط النووي الكوري الشمالي حالياً.

المساس بالأمن القومي للدولة الرادعة، وهذه القدرة تستلزم توجيه ضربة مضادة وفعالة وتدميرية بالضربة الثانية.

2. استعمال القدرة في ظروف ومواقف معينة، أي أن تتعزز هذه القدرة بالتصميم القاطع على استخدامها عندما يصبح هذا الاستخدام أمراً حتمي وخاصة من الناحية السيكولوجية.

3.القدرة على إلحاق ضرر بالخصم يفوق في حجمه ومداه أية ميزة يمكن أن يحصل عليها من خلال مبادأته بالضربة الأولي.

الردع وتوازن القوى:

يمكن القول أن مفهوم الردع المشترك هو المرادف للمفهوم التقليدي لتوازن القوى، فمعظم الكّتاب مثل برودوي، كيسنجر، شلينج، كاهن .. وغيرهم تحدثوا عن مفاهيم مثل الردع المشترك والردع المستقر وتوازن الردع بنفس الدلالات التي تحملها المعاهدات التي أقامت توازن القوى في السابق، بل أن الصعوبات التي واجهت نظرية توازن القوى كانت تدور في أذهان كُتاب الردع، فقد قيل مثلاً أن توازن القوى لا يقدم أساساً سليم لصناعة القرار في السياسة الخارجية، فهو من جهة غير دقيق إذ ليس هناك معيار تقاس به القوى للمقارنة بينها، ومن جهة ثانية لم يتضح إطلاقاً ما إذا كان توازن القوى يمثل قانوناً طبيعياً أم أنه معيار يمكن للفرد أن يقبله أو يرفضه، وخلاصة القول أن التوازن العسكري المستقر ربما يكون حصيلة التفاعل بين الاتجاهات التقنية والخيارات السياسية إلى جانب عناصر أخري مدركة أو غير مدركة على حد سواء(مقلد، 1987: ص348).

العوامل التي تزيد من مصداقية الردع:

قدم (أندرو سكوت) بعض العوامل التي تزيد من مصداقية الردع (jervis,1978,p167) تتمثل في النقاط التالية:

1. إن طبيعة وخصائص أداة الحرب التي تمتلكها الدولة الرادعة لها تأثير على الاستنتاجات التي تخلص إليها الدولة التي ينفذ ضدها الردع.

2. أن التهديد يكتسب مصداقية أكبر إذا شعر الطرف الممارس ضده الردع بأن مصلحة الدولة الرادعة أن تنفذ تهديدها، وأن المزايا التي ستحصل عليها من التنفيذ ستكون أكبر نسبياً من المخاطر التي يمكن أن يجلبها عليها.

3. أن قابلية الردع للتصديق تميل للتضاؤل إذا اتسعت الفجوة بين حجم التهديد المطلوب ردعه وبين العقوبة التي تنذر الدولة الرادعة بتوقيعها.

4. مدى قابلية الدولة الممارس ضدها الردع لسلوك الدولة التي تمارس الردع في الماضي، فإذا كان الانطباع المسيطر هو أنها وجهت تهديدات في الماضي ولم يتم تنفيذها، فأن ذلك يؤثر بالسلب في قابلية الردع للتصديق.

5. مدي ارتباط الردع وتنفيذه بصناع القرار في الدولة الرادعة من ناحية التصميم والفعل والتنفيذ وبدرجة العداء للدولة الممارس عليها الردع.

تأثير الأسلحة النووية على نظرية الردع:

من الصعب أن ندرك أثر الأسلحة النووية على صناعة القرار في مجال السياسة الخارجية والدولية، لأنه لا يمكن أبداً التعرف على المسائل السياسية والسيكولوجية والسيوسيولوجية الدقيقة التي تدخل في صناعة القرار وعملياته، حيث هناك تترجم النظرية إلى تطبيق، ويعمل صناع القرار على الرد على كل المخاطر التي يصفها المحللون والاستراتيجيون والخبراء في إطارها التجريدي(عبدالحي، ترجمة، 1985: ص366).

ومنذ بداية العصر النووي عام 1945 وحتى الآن، فأن التوجهات نحو الحرب النووية عرفت نوعاً من التحول، فكلما تزايدت قوة الأسلحة النووية كلما كانت الحرب أبعد عن مجال تفكير صُنّاع القرار، فالدول الكبرى تحلّ بعض المشاكل التي تعاني منها دون اللجوء إلى الحرب، لأنه ربما يكون السابق لأوانه القول إن الخوف من الدمار الشامل خفف من التوتر الدولي أو التنافس أو العدوانية، بالرغم من وجود صراعات مازالت حادة ولكنها لا تصل إلي حد تفجير الصراع النووي مثل، العمليات العسكرية في أماكن عدة والعمليات المضادة لها والنزاعات الحدودية والغزو والتهديد .. الخ. وعلى الرغم من التسويغ النظري والتحليلي المعتمد من قِبل المفكرين الاستراتيجيين لترجيح منطق الردع النووي والوثوق بإمكانية الحفاظ عليه مستقراً وبالتالي إنقاذ العالم من ويلات يوم جحيم نووي، فإن دراسات الأمم المتحدة في هذا الصدد تذهب إلي العكس من ذلك في حثها على جميع الأطراف الإيمان وتبني برنامج نزع السلاح لإدامة السلام والأمن العالميين(نعمة، 2000: ص208).

وانطلاقاً مما سبق، فإن صراعاً يبدو من الممكن التحكم فيه قد يكون في ظروف

أخري على العكس من ذلك، ومقابل ذلك فأن ثمة نظرية تري أن العالم يسير نحو نظام دولي يتمتع بتحكم أو أدوات أفضل ونحو عقلانية أكثر، ولكن تبقي النقطة الرئيسية هي أن من الصعب التنبؤ بالتحليل العلمي بأن العالم يسير نحو التوافق أو التوحد السياسي السيكولوجي أو نحو الدمار الشامل.

3. النظريات المعاصرة.

جاءت هذه النظريات وفسرت في كيف أن القوة تستطيع أن تدير وتسيطر علي العالم، وحسب ما تعرض هذه النظريات أفكارها، تتقدم بالوصايا إلي الدول في كيف تتعامل مع متغيرات السياسة الدولية، فبريطانيا اهتدت بأفكار (هالفورد ماكندر)(*) وما قاله الواقعيين (توازن القوة، الأحلاف، صاحب الميزان،... الخ) هذا كله من وصايا الماكندرية.

ومن هذه النظريات، نظريات الدورة والتي بعضها تاريخي وبعضها اقتصادي وبعضها سيسولوجي اقتصادي وقدم لنا (بولستي) التحدي والاستجابة، ثم جاء (بول كندي) في كتابه "رقي الأمم" عام 1987، بأن هذه الاتجاهات الأساسية وما يتفرع عنها بدورها هي ممثلة لجبهة واحدة هي جبهة الهيمنة

(*) وهو عالم بريطاني (1861 - 1946) جاء بنظرية معروفة هي (محور الارتكاز الجغرافي للتاريخ)، وملخص هذه النظرية أن الأجزاء الشمالية والداخلية من أوراسيا تعتبر مناطق بعيدة عن البحار، وهي تبدو كنطاق عظيم من السهول الداخلية المحمية طبيعياً والذي يمتد من ذلك البرزخ القاري الضخم بين البحرين البلطيق والأسود، ومن المحيط المتجمد الشمالي حتي السلاسل الجبلية الممتدة من تركيا حتي منغوليا جنوباً، وتبلغ مساحة هذا السهل الشاسع نحو 4.25 مليون ميل مربع، ويتمتع بإمكانيات هائلة من الموارد الطبيعية، واطلق (ماكيندر) على هذا النطاق قلب العالم (الهارتلاند)، وقد صاغ ماكيندر نظريته هذه في ثلاث عبارات هي: إن من يحكم شرق أوروبا يسيطر على الهارتلاند ـ ومن يحكم الهارتلاند يسيطر على جزيرة العالم ـ وكان يقصد بجزيرة العالم كتلة العالم القديم أوراسيا و أفريقيا.

وبعد ظهور نظرية قلب العالم (الهارتلاند) خالف باحث أمريكي هو (نيقولاس سبيكمان) آراء ماكيندر وجاء بفكرة أخري هي أراضي الإطار أي الأراضي المحيطة بالهارتلاند وتضم أوروبا الغربية والشرق الأوسط والهند و جنوب شرق آسيا والصين، وهذا الإطار يشمل الدول الواقعة بين الاتحاد السوفيتي السابق والدول البحرية الغربية، وهذا الإطار يتمتع بعدد كبير من السكان وبقدر وافر من الموارد الاقتصادية، كما ان البحر يعد مجالاً هاماً للنقل البحري والتجارة فيما بينها وبين بقية دول العالم .. ولقد لخص سبيكمان نتائج فكرته في قول مأثور يشبه قول ماكيندر، فهو يقول أن من يسيطر على أراضي الإطار يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يتحكم في اقدار العالم ومصيره.. أنظر في ذلك: فتحي محمد أبوعيانة، دراسات في الجغرافيا السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولي، 1983، ص 39وما بعدها.

الأمريكية في مقابل الجبهات الأخرى(نعمة، 2000، ص208) والمتمثلة في جبهة الانهيار(الاتحاد السوفيتي السابق)، وهي الإشكالية التي تفرض نفسها في كشف مجموعة مضامين وان تعددت مشاربها فهي تعزف علي وتر واحد، ان الولايات المتحدة في طريقها إلي قيادة العالم، والأمر هو كيف يتحقق ذلك، أما مسألة الانهيار والحتمية والسُنة التاريخية والتي أثارها (بول كندي) في كتابه فهي محاولات شخصت نقاط الوهن في السياسة الدولية، وخاصة في البنية الأمريكية من جوانبها المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتقنياً وتجارياً وعلمياً، ودائماً البيئة الدولية فرصة مستعدة لاستقبال قائد للعالم. والقرن الواحد والعشرين يأخذ بالأفكار الحلزونية أو الدورة، فالأفكار الجيوبولتيكية والتاريخية فيها طعم من الحتمية، وهذه الحتمية تأخذ صور مختلفة(kenndy,1987,p.68).

صمويل هنتغتون* وصدام الحضارات:

ينطلق هنتغتون من أن الحضارة والثقافة وليس كما أنطلق بول كندي و فوكاياما و جوزيف ناي من الدولة كقوة من حيث مصدر القوة وكيفية عرضها في السياسة الدولية، والحضارات في عقلية هنتغتون هي التي تتصارع وليس الدول والقوى، لذا كانت نظرته مصوبة إلي أفق أوسع وأرحب وإلي عمليات تقع فيها تفاعلات بين عناصر عديدة و متنوعة، وتتطور مع تطور الاقتصاد والتقنية والتكنولوجيا وثورة المعلومات (Huntington.1992.p.15)، وكان الأهم عند هنتغتون أن مصدر الصراع هو بين الحضارات لذلك فأن تحليلاته تختلف مع غيره في تحليل عناصر وظاهرة الحضارة واعتقاده الجازم والكبير أن الصراع بين الحضارات سوف يهيمن علي السياسة العالمية، ولكننا نقف أمام سؤال هو أي حضارة سيكون لها حق النصر وبأي وسائل؟ وفي الفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ولأول مرة في التاريخ أصبحت السياسة الكونية والدولية متعددة الحضارات بعد ما كانت قبلها وأثناء الحرب الباردة من عام 1945 إلي عام 1989 ثنائية القطب، والتي انقسم العالم على ضوءها إلي ثلاثة أجزاء، مجموعة

(*) يعتبر صمويل هنتغتون من الديمقراطيين والذي أحاطت به أجواء تفكك الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي، وخروج دول أوروبا الشرقية الي الليبرالية والديمقراطية، ومثل أي مفكر أمريكي كانت تتجاذبه تأملات المستقبل وأماله وعبرة الماضي خاصة في المرحلة التاريخية من السياسة الدولية والتي امتدت من عام 1945 إلي 1989 .. أنظر فيما جاء به هذا المفكر في: كاظم هاشم نعمة، استراتيجية الهيمنة الأمريكية، مرجع سابق، ص 177.

الأكثر ثراء وديمقراطية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وكانت منغمسة في تنافس أيديولوجي وسياسي واقتصادي وأحياناً عسكري مع مجموعة ثانية وهي الأفقر والمرتبطة مع الاتحاد السوفيتي وتحت قيادته، وكان هذا الصراع يدور خارج هذين المعسكرين وتحديداً في دول العالم الثالث والمكوّن من دول فقيرة غالبيتها تفتقر إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والتنموي(صمويل، 1999: ص46 وما بعدها)، هي المستقلة حديثاً وتدعي أنها غير منحازة (دول عدم الانحياز).

وفي أواخر الثمانينيات من عام 1989 أنهار العالم الشيوعي وتصدع حلف وارسو والكتلة الشرقية، وأصبح نظام الحرب البارد في ذمة التاريخ، وفي هذه الفترة وفي عالم ما بعد الحرب الباردة لم تعد الفروق المؤثرة بين الشعوب أيدولوجية أو سياسية أو اقتصادية، وإنما هي فروق ثقافية، وأن النظام العالمي في القرن الواحد والعشرين سيضم على الأقل ست قوى رئيسية هي: الولايات المتحدة الأمريكية ـ أوروبا ـ الصين ـ اليابان ـ روسيا ـ وربما الهند (Kssinger,1994,p.23-24)، وهذه القوى الرئيسية تنتمي إلي خمس حضارات متباينة، بالإضافة إلى ذلك فأن هناك دول إسلامية مهمة من خلال مواقعها الإستراتيجية وتعدادها السكاني الضخم ومواردها البترولية تلعب دور مؤثر في الشئون العالمية، وأن السياسة الدولية هي سياسة الحضارات، وأن المنافسة بين القوى الكبرى هي في صدام الحضارات، وان الصراعات ستكون بين الشعوب التي تنتمي إلي كيانات ثقافية مختلفة، وان هذه الصراعات ستكون صراعات عرقية تحمل معها إمكانية التصعيد من خلال دعم جماعات لأخري (الحرب اليوغسلافية).. والخلاصة، أن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم مكون من سبع أو ثمان حضارات تهيمن على السياسة العالمية، وهذه الحضارات هي: الحضارة الغربية، الهندية، الروسية، الصينية، الأفريقية، الإسلامية، أمريكا اللاتينية، وهذه الحضارات ترتبط بديانات العالم الخمسة، وهي المسيحية والإسلام والهندوسية والكونفوشية والخامسة هي البوذية (هنتجتون،1999، ص74).

فرنسيس فوكوياما(*) ونهاية التاريخ:

يعد كتاب فوكوياما (نهاية التاريخ) أهم ما ظهر من مؤلفات خلال العقد الأخير من القرن الماضي على الإطلاق (فياض، 2010: ص175)، وقد أسهم في تقديم الإطار الفكري المفقود في تلك الفترة في السياسة الخارجية الأمريكية من منظور مختلف عن كتاب صمويل هنتجتون (صدام الحضارات)، غير أن النظرة الأكثر تفاؤلاً في كتاب فوكوياما واتفاقها مع الروح التي سادت فترة نهاية الحرب الباردة، جعلته الأكثر تأثيراً في مجري أحداث السياسة الدولية (المديني، ترجمة، 2003: ص164). حتى أن خبير استراتيجي هو (توم بلو) وصف كتاب فوكوياما بأنه أهم ما كتب خلال العقد الأخير من القرن العشرين الماضي على الإطلاق. وقد تعرض كتاب (نهاية التاريخ) منذ صدوره لانتقادات عدة، إلا أن فوكوياما ومؤيدوه أصروا على أن التطور البشري بلغ قمته بالليبرالية الديمقراطية بمفهومها العلماني المطبق في الغرب بكل ما يعنيه من تعددية وحريات مدنية ودينية واقتصاد السوق الحر، لتأتي بعد ذلك أحداث 11 سبتمبر عام 2001 وتوابعها لتّكون للبعض نهاية التاريخ، وبقي فوكوياما متمسكاً بنظريته ومصراً على الاعتقاد بان الليبرالية الديمقراطية كانت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وما تزال حتي الآن هي المحرك الرئيسي للسياسات العالمية (فياض، 2010: ص174).

لقد شهدت الفترة منذ نهاية الخمسينيات حتي بداية الثمانينيات الترويج الأمريكي لفكرة عدم جدوى الديمقراطية في الدول النامية، وهذا ما أكده عام 1993 (غراهام فولر) احد منظري وصانعي السياسة الخارجية الأمريكية وعضو مؤسسة رائد الأمريكية عندما قال (لقد كانت السياسة الخارجية الأمريكية وبشكل غير عادي عديمة الاستجابة والالتزام بهدف الديمقراطية في الشرق الأوسط لعدة أسباب، أولها أن تركة ما يقرب من نصف قرن من الحرب الباردة قادت الولايات المتحدة بوضع هدف الاستقرار فوق أي اعتبار آخر في سياستها

(*) ترجع أصول فرنسيس فوكايما الأمريكي إلي اليابان موطنه الأصلي، وقد تحصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هارفارد، استهل حياته المهنية بالعمل في وزارة الخارجية الأمريكية في إدارة التخطيط السياسي، وفي بداية الثمانينيات بدأ عضواً في الوفد الأمريكي في المحادثات المصرية الإسرائيلية وحتي توقفها بعد الغزو الإسرائيلي للبنان، ويعتبر كتابه (نهاية التاريخ) أكثر تأثيراً وأهم ما كتب في خلال العقد الأخير من القرن الماضي ..

تجاه العالم الثالث، فقد كانت تنظر إلي عدم الاستقرار باعتباره عاملاً لعب دور لصالح الاتحاد السوفيتي السابق،(ناصيف، 1987: ص185) وكان الثمن هو الحفاظ على أنظمة استبدادية وتنفيذ سياسات قمعية غير ديمقراطية باسم الحفاظ على الاستقرار).

ومع نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين عام 1989، شهد العالم تغيرات تمثلت في أحداث جسام كان على رأسها انهيار الاتحاد السوفيتي وتصدع الكتلة الشرقية وحلف وارسو، وتمخض عن ذلك نظام عالمي جديد تمثل في القطب الواحد، وظهور الدعوة إلي تبني الديمقراطية كنظام سياسي يجب أن يسود جميع دول العالم بما فيها الدول العربية، وقد تم التأسيس لتأكيدات المسؤولين الأمريكان على ضرورة (الديمقراطية الليبرالية) للسياسة الخارجية الأمريكية بقواعد نظرية ومرجعية فكرية روّج لها المفكرين الأمريكيين وعلى رأسهم فوكوياما في كتابه (نهاية التاريخ)، وقد مهد لكتابه هذا في البداية بمقالة نشرت عام 1989 بنفس العنوان أعلن فيها أن الديمقراطية الليبرالية بمؤسساتها الاقتصادية والسياسية بدأت تزحف على العالم(أمين، ترجمة، 1993: ص193). وهذا في نظر فوكوياما تؤكده الانتصارات المتتالية التي حققتها الأيديولوجيا الليبرالية على الأيديولوجيات الأخرى كالملكيات المطلقة والفاشية واخيراً الشيوعية، وأن انتصار الديمقراطية الليبرالية يشكل المرحلة النهائية في التطور العقائدي للجنس البشري مما يجعلها تمثل نهاية التاريخ عنده.

لقد طرح فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ، تساؤل هو هل من شان التطور التاريخي للبشرية ان يقود في النهاية إلي الديمقراطية الليبرالية؟ وكانت إجابته عن هذا السؤال، هو بالإيجاب لاعتقاده بأنه وبقدر ما تبلغ الديمقراطية الليبرالية مرحلة الانتشار العالمي فسيتم الوصول إلي النقطة الأخيرة في التطور الأيديولوجي، حيث لم يكن هناك تطور بعدها أو تقدم فيما يتعلق بالمبادئ والعقائد والمؤسسات (فياض، 2010: ص177). وقد أقام فوكوياما إجابته هذه على أساس من منهج الفيلسوف الالماني (هيجل) الذي آمن بأن التاريخ يصل الذروة في اللحظة المطلقة التي ينتصر فيها العقل النهائي الذي تعبر عنه الدولة، وإذا كان هيجل لم يحدد طريقة حاسمة للوصول إلي هذه اللحظة المطلقة، فقد حدد فوكوياما هذه اللحظة بانتصار الديمقراطية الليبرالية وانتشارها العالمي، وهو يري ان

الديمقراطية الليبرالية واجهت تحديين رئيسيين هما الفاشية بمختلف أشكالها والشيوعية بفكرها، وقد استطاعت الديمقراطية الليبرالية أن تضمن النصر عليهما حيث كانت الحرب العالمية الثانية في جوهرها انتصارها على الفاشية، أما نهاية الحرب الباردة فقد أعلنت وبصورة قاطعة انتصارها على الشيوعية، وترتب على هذين الانتصارين نهوض الديمقراطية الليبرالية بوصفها اللحظة المطلقة التي انتصر فيها العقل النهائي(سماحة، ترجمة، 1984: ص 134).

ويعترف فوكوياما بأن دول العالم الثالث مازالت بعيدة عن الديمقراطية الليبرالية، ولكن ما الذي يمنعها من الخضوع لمقتضياتها وهي تجد نفسها في حلبة الصراع الدولي؟ ووفقاً لذلك يقدم فوكوياما أفكاره عن انتصار الديمقراطية الليبرالية ونهاية التاريخ الإطار النظري للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية والرامية إلى فرض الديمقراطية الليبرالية بالصيغة الأمريكية على كل العالم. (فياض، 2010: ص178) وفي الواقع أن تفسير هذا التحول، يكمن في سعى الولايات المتحدة الأمريكية إلي الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي باتت تمارسها جهاراً وبالقوة عند الضرورة بعد انتهاء تجربة الصراع مع الاتحاد السوفيتي السابق، وهو أمر كان لابد من التأسيس له بهيمنة أيديولوجية، والديمقراطية هي الوجه و الأداة الأكثر قبولاً عند البشر بالصيغة التي تريدها أمريكا (أمركة العالم) للهيمنة بكل صورها وأشكالها، وأن مهمة الولايات المتحدة هي أن تصبح المهيمن العالمي على مهيمنين إقليميين وسيدة كل السادة، وان أطروحة فوكوياما تقوم على ان القوة العالمية الوحيدة للزمن القادم سوف تكون الولايات المتحدة، وان النظام العالمي الوحيد سوف يكون أمريكياً(نعمة، 1999: ص198).

ثالثاً. تقييم النظريات الاستراتيجية:

بالرغم من تنوع النظريات الاستراتيجية من حيث الكم والكيف، إلا أنه يمكن تصنيفها منهجياً إلي أفكار تستند إلى معيار الاستدلال والاستقراء، كما يلاحظ ان النظريات الاستراتيجية تصف وتحلل وتتنبأ بسلوك الدول والحكومات وصناع القرارات في الأنظمة السياسية في حقل السياسة الدولية .. ويمكن تحديد مكامن القوة والضعف في الإطار العام لهذه النظريات في مجموعة من النقاط التالية:

1. تعكس النظريات الاستراتيجية في مضمار العلاقات الدولية وحقل السياسة الدولية عملية تراكمية من الأفكار تكّون أُطر معينة تكمل بعضها البعض، كما تعكس هذه النظريات أدبيات العلوم الاجتماعية والإنسانية، عندما تحاول ربط مصلحة الدولة بالسياسة الخارجية للدولة الواحدة في ظل اعتناق الدولة لبعض القيم والمفاهيم أو الأيديولوجيات المذهبية المتعددة الخاصة(*)، إذن أن النظريات الاستراتيجية تكون مقيدة بإطار أهداف ومصالح الدولة، وفي بعض الأحيان الأخرى يتفرع من مفهوم هذه النظريات، مفاهيم جانبية مثل توازن القوى والأمن الدولي والجماعي القائم.

2. تقلل النظريات الاستراتيجية من أهمية العوامل الايديلوجية كعناصر محركة للسلوك الدولي والعلاقات الدولية بشكل عام، وينتج ويترتب على هذا أن مصلحة الدولة هي عماد هذا السلوك الدولي وركيزته الأساسية. وقد تحدث مورجانثو عن دور المذاهب والايديولوجيات في السياسة الدولية، وأكد على أن المذاهب كغيرها من الأفكار تعتبر أسلحة هامة في رفع المعنويات القومية وبالتالي تعزيز قوة الدولة، أي أن الأيديولوجية في تصور الاتجاه الواقعي لا تزيد عن كونها إحدى أدوات الصراع على القوة في السياسة الدولية (مقلد، 1987: ص114).

3. أن النظريات الاستراتيجية أغفلت وبشكل يكاد يكون تام دور الأخلاقيات في العلاقات الدولية، وهذا لا يتفق مع الاتجاه العام في تطور علاقات النظام الدولي وسلوكياته، فقد برز دور المؤثر الأخلاقي في السياسة الدولية بدرجة يصعب إنكارها من خلال القوة الضاغطة للرأي العام العالمي بشكل كبير في مختلف القضايا والأزمات العالمية، ويرجع ذلك إلي العديد من المتغيرات الدولية و على رأسها تكنولوجيا الاتصالات، والتي أسهمت في خلق درجة عالية من التجاوب النفسي بين مختلف القوى المتفاعلة داخل النظام السياسي الدولي(*).

(*) تحفل السياسة الدولية بالكثير من الأمثلة الواقعية التي تدلل على عمق التحولات التي تحدث في اتجاهات السياسة الخارجية للدول وبالتالي في مضمون مصالحها التي تنشدها من وراء اتباع سياسات معينة وفق نظريات استراتيجية تخدم أهدافها، فدول الكتلة الشرقية والتي كانت تتبع الشيوعية، وعند انهيار الاتحاد السوفيتي وتصدع حلف وارسو تحول عدد منها إلي اتباع النموذج الغربي وارتداء ثوب الديمقراطية الليبرالية في أنظمتها السياسية وفي اقتصادها الرأسمالي وهرول عدد منها طارقاً أبواب الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي لقبولهم أعضاء جدد في الحلف والإتحاد.

(*) مثل الموقف العالمي من بعض الحكومات والشعوب من الأحداث الأخيرة الجارية في قطاع غزة والحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين.

4. تركيز النظريات الاستراتيجية على جانب التحليل الكلي للظاهرة أو الموقف الدولي، عكس النظريات الأمبريقية التي تهتم بأسلوب التحليل الجزئي، ولكن الجمع بين الأسلوبين التحليل الكلي والجزئي يساعد الباحثين في فهم الأبعاد المختلفة لهذه النظريات الاستراتيجية المعاصرة.

5. في ظل الوضع العام للرقابة على التسلح (منع بعض الدول من امتلاك السلاح النووي)، لم تحدد النظريات الاستراتيجية كيفية الرقابة على التسلح والذي أدي إلى حدوث ثغرات في النظام الدولي وأمنه، وبالتالي حدوث اختلال في معدلات التسلح بشكل عام، وهذا يؤدي بدوره إلي بعض الدول أو المجموعات التي ترتبط مصالحها بصناعات التسلح بمواصلة ضغوطها على أجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية، لإطالة أمد الصراعات والأزمات في مختلف دول العالم (مثل ما يجري في منطقة الشرق الأوسط الآن والحرب الروسية الأوكرانية).

خاتمـــــــة الدراســـــــة:

تحظي النظريات الاستراتيجية في إطار علم السياسة كموضوع متزايد وواسع النطاق من قبل المفكرين والأكاديميين ودارسي العلاقات الدولية والسياسة الدولية، فضلاً عن اهتمام النخب القيادية والسياسية وصناع القرار السياسي والاستراتيجي، وكذلك المؤسسات الرسمية والغير الرسمية في النظام السياسي لما لها من تماس شديد وعلاقة وثيقة بالعديد من مجريات السياسة الدولية، وهذه الجاذبية التي تتحلي بها هذه النظريات جعلت منها مفردة مقترنة بجملة من الأفكار والفرضيات ذات الطبيعة السياسية، والتي جعلت منها كموضوع تفرض علينا موجبات الضرورة العلمية والموضوعية في دراستها وفهمها وخاصة بالنسبة لحقل العلوم السياسية وطلبته وأساتذته، حيث تلامس هذه النظريات الاستراتيجية العديد من مسائل السياسة الدولية وتعامل الدول في مضمار التعامل الدولي.

وقد حرصنا في هذه الدراسة على معالجة أهم الأفكار التي تتشكل منها هذه النظريات في إطار علم السياسة، وأبعادها النظرية والتطبيقية التي تتشكل منها هذه النظريات في إطار وحدة فكرية تأخذ بعين الاعتبار ما تفرضه الضرورات العلمية والأكاديمية. وتعتبر هذه الدراسة لا تزيد عن كونها محاولة محدودة ومتواضعة لتقديم هذا الموضوع على مستوى الدراسة والتحليل، وأعتقد

بأننا سنظل بحلجة إلي تعميق مثل هذه الدراسات والإكثار من الكتابة عنها في أدبيات علم السياسة العربي.

وفوق ذلك فقد اشتملت هذه الدراسة على تقديم إطار نظري ومفاهيمي حول ماهي النظريات الاستراتيجية في إطار علم السياسة، والتي هي اختصاص وفكر سياسي يخضع بصورة كلية للقيادة السياسية للدولة أو صناع القرار فيها وفق العقيدة السياسية والفلسفة الاقتصادية في مواجهة الواقع الدولي في بيئة النظام الدولي. وهكذا شكلت النظريات الاستراتيجية وما أحاط بها موضوع جيوستراتيجي يتميز بالنظرة الكلية للعالم، متجاوزة فرضياتها الضيقة في التخطيط الاستراتيجي في السياسة والاقتصاد والقوة العسكرية، وفي ضوء هذا العرض تعرضنا بالدراسة والتحليل في معالجة الجوانب النظرية لبعض النظريات الاستراتيجية وأبعادها المعروفة في حقل علم السياسة، وقد تعرضنا في هذا الجهد إلي عدد من النظريات الاستراتيجية منها الصنف العسكري، وهي نظريات تستخدم العلم والفكر العسكري في تفسير العلاقات الدولية، وعالجنا في فقرة ثانية نظرية الردع والمقصود بعملية الردع وعلاقته بالأمن وأهم مكوناته وشروطه والعوامل التي تزيد من مصداقيته، كما تبين لنا من خلال هذه الدراسة تأثر نظرية الردع بالأسلحة النووية، فكلما تزايدت قوة الأسلحة النووية كلما كانت الحرب أبعد عن مجال تفكير صُنّاع القرار.

وكما يعتقد هنتيغتون بأن المستقبل القريب سيتحدد بواقع صراع الحضارات وأن الحضارة الغربية لها مصادر قوة هائلة، وتبقي قضية ما سيكون عليه الحال في المستقبل إذا استمرت السياسة الدولية على نهج تصادم الحضارات. وأكد فوكاياما في كتابه (نهاية التاريخ) أنه من شأن التاريخ وتطور البشرية أن العالم يسير نحو الديمقراطية الليبرالية، والوصول إلي النقطة الأخيرة في التطور الأيدولوجي، وأن القيم الأمريكية هي التي تسود العالم وهذا في الواقع هو سعي الولايات المتحدة إلي الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية... ومن خلال هذه الدراسة والاشكالية المطروحة والفرضية التي انطلقت منها، توصلنا إلي النتائج البحثية التالية والتي تتلخص في التالي:

1. مرت النظريات الاستراتيجية بمرحلتين، المرحلة الأولي وهي ما قبل العصر النووي والتي تميزت بطول مداها الزمني، ولم تشهد أحداث كبيرة باستثناء

الحرب العالمية الأولي، والمرحلة الثانية وهي الأقصر زمناً، والتي تميزت بأنها أكثر ثراء في الفكر والتنوع المنهجي والبحثي والتباين في الموضوعات والمسائل المختلفة.

2. فسرت هذه النظريات كيفية تأثير القوة في إدارة العالم والسيطرة عليه والتعرف على الواقع الدولي وتقييمه، وتبرير الصراعات الحقيقية في مناطق العالم المختلفة.

3. مثلت هذه النظريات الاتجاهات الحقيقية في مسألة التنظير الاستراتيجي في السياسة الدولية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي وتفكك حلف وارسو، وغياب القطبية الثنائية.

4. شهدت هذه النظريات جهود علمية واسعة في تحديد دورها في العلاقات الدولية، من خلال التنبؤ باحتمالات المستقبل في تفسير السلوك الدولي تفسير واقعي وعلمي.

5. وفق مفهوم أحد هذه النظريات وهي نظرية الردع التي تري ان العالم يسير نحو نظام دولي، من الصعب التنبؤ بأنه يسير نحو التوافق أو التوحد السياسي، أو نحو الدمار الشامل من خلال صراع القوى الكبرى وسلوك صانعي القرار فيها.

6. وفق ما قدمته هذه النظريات، فأن الصراع بين الحضارات سوف يهيمن على السياسة الدولية، وأن النظام العالمي في القرن الواحد و العشرين سيضم ست قوى رئيسية هي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا و الصين و روسيا واليابان، وقد يضاف إليهم الهند وهذه القوى تنتمي إلي خمس حضارات متباينة ومختلفة.
7. قد يكون هناك بعض الدول التي لها موقع استراتيجي وتعداد سكاني ضخم وموارد اقتصادية كبيرة وعلى رأسها النفط، بأنها تلعب دور لا يستهان به في السياسية الدولية، وعلى رأس هذه الدول تأتي الدول الإسلامية بحضاراتها ومواردها.

8. أهملت النظريات الاستراتيجية مسألة مهمة، وهي الرقابة على التسلح الذي أدي بدوره إلي حدوث ثغرات في النظام الدولي وأمنه، وهذا دفع ببعض الدول التي ترتبط مصالحها بصناعات الأسلحة بمواصلة ضغطها على أجهزة صنع

القرار في السياسة الخارجية لإطالة أمد الصراعات و الأزمات في بؤر مختلفة من مناطق العالم.

قائمة المراجع والمصادر:

1. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية أصولها وقضاياها المعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1999.

2. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة السادسة، 2007.

3.إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الثانية، 1987.

4. أدوارد ميدا بريل، رواد الاستراتيجية الحديثة، ترجمة (محمد عبد الفتاح إبراهيم)، المكتبة العالمية، بغداد، الطبعة الأولي، 1985.

5. بطرس غالي، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولي، 1977.

6. جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، مركز أحمد ياسين الفني، عمان، الطبعة الأولي، 1995.

7. رنيه سرو، فلسفة التاريخ عند هيجل، ترجمة (جوزيف سماحة)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984.

8. صمويل هنتجتيون، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ترجمة (طلعت الشايب)، الطبعة الثانية، بيروت 1999.

9. ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة (الهيثم الأيوبي)، بيروت، دار الطليعة،1987.

10. مارتن فان كرفد، حرب المستقبل، ترجمة السيد عطا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولي، 1995.

11. منير شفيق، علم الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972.

12. ناصيف يوسف حتى، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

13. نعوم شومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أميركا على العالم، (ترجمة حمزة المديني)، الطبعة الأولي، القاهرة مكتبة مدبولي، 2003.

14. مارتن فان كرفد، حرب المستقبل، ترجمة السيد عطا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولي، 1995.

15. فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة (حسين أحمد أمي)، الطبعة الأولي، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1993.

16. فتحي محمد أبوعيانة، دراسات في الجغرافيا السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولي، 1983.

17. عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلي دراسة الاستراتيجية، دار مجدولاي للنشر والتوزيع، عمان، الطيعة الثانية، 2015.

18. عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، دار الحكمة للطباعة و النشر، الموصل، 1990.

19. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، بغداد، شركة أياد للطباعة، الطبعة الأولي، 1988.

20. كاظم هاشم نعمة، نظريات العلاقات الدولية، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، الطبعة الأولي، 1999.

21. B.l. Sanders and A . C . durbin, Contemborary lnternatioial politics, John Wiley London

22. John Granett , Strategies studies and its Assumptions, Contemborary strategy ,(London,Groom helmeted).

23. A. Kenny , The Logic of Deterrence , Chicago , Chicago Univ , press1985.

24.Kennedy , The Rise and Fall of the Great power, Economic Chancge and Military Conflict from 1500 to 2000, new York, Vintage Books. 1987.

25. Samuel Huntington, 'the Economic Renwal of America' the National Interest, No. 27, 1992.

26. Henry A.Kissinger, Diplomacy (new yorrk: Simon and sehuster. 1994.